الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

مجلس نواب الشعب
واردات
05 جويلية 2018
1634
رئيس الإدارة

تونس في 05 جويلية 2018

الى السيد رئيس مجلس النواب

سؤال كتابي الى السيد وزير المالية

الموضوع: حول تحمّل الدولة لديون شركة النقل بتونس تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

حيث تضمّنت القوائم المالية لشركة النقل بتونس ضمن بند **انعكاسات التعديلات المحاسبية** مبالغ في حدود **135 مليون دينار** أغلبها راجع الى تحمل الدولة لديون شركة النقل بتونس تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول في حدود **134 مليون دينار** المتعلقة بديون السنوات السابقة لسنة 2017.

كما تضمن بند **ايرادات الاستغلال الاخرى** مبالغ في حدود **10 مليون دينار** بعنوان تحمل الدولة لجزء من ديون شركة النقل بتونس تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول بعنوان سنة 2017. ليكون مجموع المبالغ بعنوان تكفل الدولة بديون شركة النقل بتونس تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول في حدود **144 مليون دينار**،

وحيث أن ميزانية وزارة النقل لسنة 2017 و2018 لم تتضمن إعتمادات بهذا العنوان (الفصل 07824 تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات)،

نطلب منكم مدنا بالإطار القانوني الذي تم بموجبه تكفل الدولة بهذه الديون ؟

وهل تم التدقيق في هذه المبالغ، خاصة وأن تقارير مراجعي الحسابات للسنوات الممتدة من 2010 الى 2016 تضمنت العديد من الشبهات على مستوى مخزون الوقود حيث تم تسجيل فوارق سلبية غير مبررة الى غاية 2016/12/31 في حدود **1.2 مليون دينار** إضافة الى سجل شراءات غير مستهلكة وغير مخزنة في خصوص **5 مليون دينار**؟

مع الشكر

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989902

البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

2018 أكتوبر 25

874

من وزيـــر المالية

إلـــى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـوع: حول الإجابة على السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيد عماد الدائمي حول تحمل الدولة لديون شركة النقل بتونس تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول.

المـرجـع: مراسلتكم عدد 1383 بتاريخ 13 جويلية 2018.

عملا بأحكام الفصلين 11 و 41 من القانون الأساسي للميزانية فإنه:
"يمكن بمقتضى أمر حكومي فتح اعتماد تكميلي يقع اقتطاعه من باب المصاريف الطارئة لفائدة أبواب أخرى من أبواب ميزانية الدولة قصد مجابهة مصاريف طارئة ومستعجلة".

وقد تم على هذا الأساس, عقد اجتماعين بوزارة المالية الأول بتاريخ 10 جويلية 2017 بحضور السادة : وزير الصناعة ، وزير النقل ووزير المالية .

مجلس نواب الشعب
الواردات
26 أكتوبر 2018
رمز الإدارة

والثاني بتاريخ 14 جويلية 2017 بحضور ممثلين عن وزارة المالية والراجعين بالنظر للهياكل التالية: الهيئة العامة لميزانية الدولة، الإدارة العامة للموارد والتوازنات والإدارة العامة للمساهمات والرئيس المدير العام لشركة " عجيل" وممثل عن وزارة النقل.

وخصّص الإجتماعين للنظر في تصفية ديون متخلدة بذمة بعض شركات النقل البري الوطنية والجهوية لفائدة الشركة الوطنية لتوزيع البترول (عجيل).

تم الاتفاق على صرف مبلغ قدره 335 مليون دينار بعد التثبت من الأقساط الراجعة إلى الشركات وبالاستناد إلى محاضر مختومة من الطرفين (شركات النقل وعجيل).

- وبعد التثبت من الأقساط موضوع الدين, استنادا إلى محاضر مختومة من الطرفين (الدائن والمدين) والتي تعتبر اعترافا رسميا بوجود الدين المقدم بـ 335 مليون دينار, تم الاتفاق على صرف المبلغ المذكور مفصلا كما يلي:

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية: 154,2 م د
- شركة النقل بتونس : 145,3 م د
- الشركة الوطنية للنقل بين المدن : 31,0 م د
- الشركة الجهوية للنقل بنابل : 4,0 م د
- الشركة الجهوية للنقل ببنزرت : 0,5 م د

والسلام

وزير المالية

محمد رضا شلغوم